عبدالصمد: ما عدد المحالين إلى التقاعد في «المركزي»؟

وجه النائب عدنان عبدالصمد سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح جاء فيه: أحال بنك الكويت المركزي عددا من موظفيه الكويتيين إلى التقاعد في شهر يونيو 2017، لذا يرجى تزويدي بالآتي: جدول مختصر يبين أعداد الموظفين الكويتيين المحالين الى التقاعد في الفترة المشار إليها اعلاه، والوظيفة التي كان يشغلها كل منهم، ومدة الخدمة الوظيفية لهم، وتاريخ إصدار قرار الإحالة للتقاعد بشأنهم، وتاريخ سريان ذلك القرار بحقهم قرين كل اسم منهم. وهل شمل قرار الإحالة للتقاعد في الفترة المشار إليها أعلاه جميع الموظفين الكويتيين لدى بنك الكويت المركزي ممن أمضوا نفس مدة الخدمة الوظيفية لمن أحيلوا إلى التقاعد في السؤال السابق؟

وإذا كانت الإجابة بالنفي، فيرجى تزويدي بكشف مختصر يبين فيه اعدادهم، والوظائف التي يشغلونها ومدة الخدمة الوظيفية لهم، والأسباب المانعة لعدم شمولهم بقرار التقاعد كغيرهم ممن شملهم القرار قرين كل اسم منهم.

تزويدي بنسخة من اللائحة المعتمدة او القرارات الإدارية المنظمة لعملية الإحالة الى التقاعد المعمول بها حاليا لدى بنك الكويت المركزي.

بيان مختصر يبين فيه خيارات الحوافز التي يمنحها بنك الكويت المركزي لموظفيه الكويتيين عند رغبته في إحالتهم إلى التقاعد، والشروط الواجب توافرها فيهم.

وفي حال وجودها، فهل خير بنك الكويت المركزي الموظفين المحالين للتقاعد في السؤال الاول بين تلك الحوافز والاستمرار في العمل لديه إلى حين استيفائهم مدة الخدمة الوظيفية؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فيرجى بيان الأسباب.

عدنان عبدالصمد

الفضل يطلب نسخة من جميع إعلانات البعثات في «الدراسات التجارية»

وجه النائب احمد الفضل سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس جاء فيه: نمى إلى علمي أن هناك تظلمات رفعت إلى مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب احتجاجا على قرارات ترشيحات البعثات في الأقسام العلمية بكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- نسخة من جميع إعلانات البعثات التي تمت بالأقسام العلمية بكلية الدراسات التجارية منذ يناير 2008 حتى تاريخ تقديم السؤال.

2 - نسخة من أوراق ومستندات كل الأسماء التي تقدمت لهذه البعثات لكل قسم على حدة مع السيرة الذاتية لكل متقدم والأوراق المرفقة.

3 - نسخة من محاضر اجتماعات لجان البعثات بكل قسم علمي على حدة ومحاضر اجتماعات لجنة البعثات بالكلية والأسماء التي تم ابتعاثها وطريقة اختيارهم وأسلوب المفاضلة التي تتبعها إدارة الهيئة في اختيار المرشحين للابتعاث منذ يناير 2008 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال.

4 - نسخة من جميع قرارات ومحاضر الاجتماعات للجنة العامة للبعثات برئاسة مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والسيرة الذاتية والشهادات العلمية لكل من أصدرت له اللجنة قرار ابتعاث أو إجازة دراسية منذ يناير 2008 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال.

احمد الفضل

فهاد: ما معايير الترقية لدرجة وزير مفوض؟

قدم النائب عبدالله فهاد سؤالا الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه:

1- ما المعايير والشروط القانونية المطلوبة للترقية لدرجة وزير مفوض وكذلك لدرجة سفير، حيث خلا قانون السلكين من وجود اي شروط قانونية؟ مع تزويدي بمدد بقاء المستشارين في درجاتهم خلال السنوات العشر الماضية.

2- ما المعايير والشروط القانونية لاختيار رؤساء البعثات؟ حيث لم يحدد قانون السلكين أي شروط ومعايير يتم من خلالها تحديد من يستحق أن يكون رئيس بعثة؟

3- ما سبب تأخر الوزارة في صرف كادر للديبلوماسيين؟ حيث ان مرتباتهم داخل الوزارة وخارجها غير مجزية مقارنة بزملائهم في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وآخر زيادة طرأت على كادر الديبلوماسيين كانت في عام 2005 وفقا لتصريح الوزير.

4- ما عدد التظلمات المقدمة للوزارة منذ التاريخ 1/ 1/ 2010 وحتى تاريخه؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة للحيلولة دون وصول الموضوع للقضاء؟ وما عدد القضايا المرفوعة ضد الوزارة منذ التاريخ 1/ 1/ 2007 وحتى تاريخه؟ وما السبب في عدم حلها قبل وصولها للقضاء؟ وما رأي الوزارة في الزيادة المضطردة باعداد القضايا، ألا يعتبر ذلك فساداً ادارياً واحباطا للموظفين الديبلوماسيين؟

5- ما اجراءات الوزارة في تنفيذ الاحكام القضائية؟ وهل تتم المماطلة في تنفيذ الاحكام؟

عبدالله فهاد

الخضير: تعويض من تقل منازلهم عن 400 م²

قدّم النائب د.حمود الخضير اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (27 مكرر) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. وجاء نص القانون بما يلي:

مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم (27 مكررا) الى القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه نصها الآتي:

مادة (27 مكررا): يعوض أصحاب البيوت الحكومية المخصصة لهم قبل صدور هذا القانون بمساحات تقل عن 400 متر وذلك عن المساحات التي تقل عن هذه المساحة بواقع 750 دينارا عن المتر الواحد وبحد أقصى 200 متر، ويشترط لاستحقاق التعويض أن يكون البيت الحكومي على ملك المخصص له أو ورثته في تاريخ طلب التعويض أو من قام بشرائه قبل صدور هذا التعديل.

مادة ثانية: يؤخذ المبلغ اللازم لتغطية هذه التعويضات من الاحتياطي العام للدولة، ويخول وزير المالية في أدائه دفعة واحدة على دفعات بالتنسيق مع الوزير المختص، وتحدد قواعد وإجراءات وشروط الصرف وفقا للإجراءات التي يصدر بها قرار إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: اتساقا مع ما نص عليه الدستور الكويتي وفرضه المشروع من تبني قضايا الأسرة واحتياجاتها الفعلية وفي مقدمتها توفير السكن الملائم وتخصيص الرعاية السكنية للأسر الكويتية المستحقة لها.

وقد أفرز الواقع أن العديد من الأسر الكويتية ممن سبق أن خصص لهم بيوت حكومية أنشئت في عدة مناطق، ومنها مناطق بيان وصباح السالم والفردوس والواحة والعيون الرابية والأحمدي والظهر وغيرها من المناطق بنيت على مساحات تقل كثيرا عن المساحة المحددة بالقانون، بل أن البعض منها لا يجاوز 200 متر وقد مضى على تخصيصها عشرات السنين وأصبحت بعد هذه المدة لا تكفي مساحاتها للوفاء باحتياجات الأسرة أو تحقيق المسكن الملائم لها.

لذا، أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (27 مقررا) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية تنص على أن: يعوض أصحاب البيوت الحكومية المخصصة لها قبل صدور هذا القانون مساحات تقل عن 400 متر وذلك بحد أقصى 750 دينارا عن كل متر بحد أقصى 200 متر، ويشترط لاستحقاق هذا التعويض أن يكون البيت الحكومي على ملك المخصص له أو ورثته في تاريخ طلب التعويض أو من قام بشرائه قبل صدور هذا التعديل.

د.حمود الخضير

عقدت اجتماعاً أمس

«التحقيق في محاور استجوابي رئيس الحكومة» حددت آلية عملها.. وتستدعي وزراء

سلطان العبدان

د.عودة الرويعي ود.جمعان الحربش وراكان النصف وعبدالوهاب البابطين خلال اجتماع اللجنة

حددت لجنة التحقيق البرلمانية في المحاور الواردة باستجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك آلية عملها شارعة بتوجيه 20 سؤالا للحكومة للاستفسار عن بعض القضايا المثارة في المساءلتين، مقررة في الوقت ذاته توجيه استدعاء لوزراء المالية والدفاع والكهرباء والماء لحضور اجتماعات اللجنة خلال الاسابيع الثلاثة المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.جمعان الحربش ان اللجنة عقدت أمس اجتماعها السادس بعد ان انتهت من تحديد آلية عمل اللجنة والقضايا التي ستناقشها، وقد تم استدعاء وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي ابدى استعداده للتعاون وكذلك جميع الوزراء.

وتابع الحربش «وقد أبلغنا بان مجلس الوزراء شكل لجنة ثلاثية برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية للتعاون مع لجنة التحقيق في محاور استجوابي سمو رئيس الوزراء»، لافتا الى ان تشكيل هذه اللجنة الحكومية يعد أمرا إيجابيا.

وكشف الحربش عن ان اللجنة البرلمانية وجهت 20 سؤالا لرئيس الوزراء تناولت ما أثير بالاستجوابين وطلب معلومات حولهما، موجهة في الوقت ذاته دعوات بدءا من الاسبوع المقبل لوزيرة الشؤون والتنمية لبحث موضوع البطالة والتركيبة السكانية وستستدعي في الاسبوع الذي سيليه وزير المالية للرد على الاستفسارات المتعلقة بالمبالغ التي لم تورد من الجهات الحكومية كما جاء بالاستجواب وكذلك المليارات الثلاثة التي صرفت دون سند قانوني.

الحربش: على وزير الصحة أن ينتبه إلى ان كادر التمريض البالغ تعداده 25 ألفاً الكويتيون يمثلون فيه فقط ألفا

واضاف: كما ستستدعي اللجنة في ذات الاجتماع المخصص لوزير المالية وزير الكهرباء والماء لمناقشة اثر زيادة اسعار الكهرباء والماء والبنزين على المواطنين والحلول المقترحة لمعالجتها.

واوضح الحربش ان اللجنة فيما بعد ذلك ستوجه الدعوة لوزير الدفاع لمناقشة صفقة اليورو فايتر.

وأعرب عن أمله في أن يجد اعضاء اللجنة ما تعهد به سمو رئيس مجلس الوزراء حقيقة على ارض الواقع، متوقعا ان تنهي اللجنة عملها خلال فترة الإجازة الصيفية.

من جهة أخرى، دعا الحربش وزير الصحة د.جمال الحربي الى مواصلة الإصلاح في الوزارة، مؤكدا ان من تمت إقالتهم مازال نفوذهم واسعا.

وتمنى الحربش على الوزير الحربي سد الشواغر في المناصب التي افرغت نتيجة الخطوات الاصلاحية بتعيينات كفاءات، خصوصا ان التكليفات القائمة الآن يبدو ان من يديرها هم ذاتهم من اخرجوا من الوزارة.

وشدد الحربش على ضرورة ان يلتفت وزير الصحة الى القطاع التمريضي والعقود المشبوهة وهي عقد الممرضين والممرضات المسماة بعقود الجلب والتشغيل، داعيا الى ضرورة الغاء هذه العقود المشبوهة.

واشار الحربش الى ان فترة العطلة البرلمانية تعد فترة تصحيح عمل وليس غياب رقابة لذلك على وزير الصحة ان ينتبه الى ان كادر التمريض البالغ تعداده 25 ألفا الكويتيون يمثلون فيه فقط ألفا، الأمر الذي يستوجب اقرار كادر خاص يحفز المواطنين والمواطنات على العمل في هذا القطاع المهم.